

شهدت عدة دول عربية، أمس، محاولات من أنظمة الحكم لتهدة الأوضاع، شملت إجراءات إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، في سبيل منع اندلاع أى تحركات أو احتجاجات شعبية على غرار المظاهرات المتصاعدة حالياً في اليمن وعمان وليبيا، التي تلت الانتفاضتين الشعبيتين في تونس ومصر بعد نجاحهما في الإطاحة بنظامي الحكم في البلدين.

وعن البحرين، الجارة الخليجية الأقرب للمملكة السعودية والكويت، أقر مجلس الوزراء الكويتي في اجتماعه، أمس الأول، تقديم منحة كويتية إلى البحرين على دفعات، وتقدر الدفعة الأولى بنحو ٠٤ مليون دينار بحريني.

وذكرت صحيفة «القبس» الكويتية، أمس، أن وزراء المالية الخليجيين سيناقشون في اجتماعهم غداً، في الرياض، سبل دعم البحرين وسلطنة عمان عبر إطلاق مشروع «مارشال خليجي» لدعمهما، حيث يستهدف تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية لكلا الدولتين، كما يركز على إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للمواطنين العمانيين والبحرينيين، وتوفير مساكن للمحتاجين في البلدين وإيجاد فرص عمل لكثير من الشباب العاطلين عن العمل.

وقالت مصادر سعودية رسمية شاركت في الاجتماع، إن «الأمير نايف» دعا الشعب البحريني إلى الحفاظ على مكتسباته وبرنامج التحديث والإصلاح الذي قاده الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، والامتنال إلى صوت الحكمة والحوار، الذي دعا إليه ولي العهد».

وفي إطار الإصلاحات السياسية في الأردن، ذكرت مصادر مطلعة في القصر الملكي الأردني، أمس، أن العاهل الأردني الملك عبد الله، عين المستشار السابق في الديوان الملكي الأردني، خالد الكركي، رئيساً جديداً للديوان الملكي لتحسين صورة العرش في أوساط العشائر التي تشكل قاعدة الدعم الرئيسية للأسرة المالكة.

وشغل «الكركي» منصب رئيس الجامعة الأردنية التي تديرها الدولة، في ذلك المنصب، بدلاً من ناصر اللوزي، وهو وزير سابق له ذو ميول ليبرالية، ويُنظر إلى خبرته في شؤون القبائل والتواصل مع الجماعات السياسية على أنها مصدر دعم للعاهل الأردني الذي تعلم في الغرب، ويواجه مطالب لم يسبق لها مثيل من الجماعات العشائرية والإسلامية والليبرالية المتنافسة من أجل تقييد صلاحياته التنفيذية.

وفي السعودية، ضمن إطار محاولات المملكة لـ«سعودة» العمالة لمواجهة البطالة، أكد نائب وزير العمل السعودي، الدكتور عبدالواحد الحميد، أن علاج مشكلة البطالة في المملكة تحتاج إلى سياسات ربما تكون مؤلمة وتؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، مشدداً على أنه ينبغي العمل على معالجة البطالة بترشيد الاستقدام، وتمكين السعوديين من العمل في الوظائف التي يعمل فيها أجانب.

وقال «الحميد»، في حلقة النقاش المصاحبة لاجتماع الجمعية العمومية الأولى للجمعية السعودية للدراسات السكانية في الرياض، أمس، إن «البطالة ليست وليدة اللحظة، بل منشأها تاريخي يرجع منذ بداية الخطط التنموية في بداية السبعينيات من القرن ٢٠».

أضاف: «تدفع العمالة الوافدة أفرز واقعاً اجتماعياً مختلفاً فالأجور التي تقبل بها العمالة الوافدة منخفضة، وبالتالي أصبحت المنافسة بين السعودي والوافد غير مقارنة بسبب الوضع الاجتماعي، فضلاً عن نمو قطاع الإنشاءات وحاجة السعودية إلى مشاريع تنموية أدى إلى استقدام عمالة كبيرة».

أما في الكويت، فلقد أهابت وزارة الداخلية بجميع المواطنين والمقيمين ضرورة الالتزام بقانون التجمعات، والامتناع عن تنظيم أى شكل من أشكال التجمهر في أى مكان وزمان مهما تكن الأسباب والمبررات، خصوصاً في هذا الظرف.

وفي تونس، أعلن راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الإسلامية التونسية، أن جماعته ربما تنضم إلى الحكومة

المؤقتة بعد موجة من الاستقالات فى الحكومة شهدها الأسبوع الأخير مما هدد الانتقال للديمقراطية، وذلك بعد سماح الحكومة للحركة بتشكيل حزب سياسى، رافعة بذلك حظرا استمر عقدين من الزمان. بينما قرر نواب حزبى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجهة الوطنية الجزائرية المعارضين مقاطعة مراسم افتتاح دورة المجلس الشعبى الوطنى «البرلمان» بسبب عدم التكفل باهتمامات المواطن.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 04/03/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : [www.mohammdfarag.com](http://www.mohammdfarag.com)